

تحديات التعليم العالي في العالم: قراءة تحليلية

The challenges of higher education in the world: analytical reading

أ. طالي صلاح الدين

المركز الجامعي البيض

د. كاملي محمد

جامعة سيدي بلعباس

تاريخ القبول: 2016/09/04

تاريخ الاستلام : 2016/07/11

Abstract:

Higher education in the world is facing many challenges vary nature and severity from one country to another and from one region to another depending on the circumstances and social, economic and political environments. These challenges are the sustainability of funding and accessibility justice for higher education Beside maintaining the quality, and adaptation with labor markets that its change from period to period. Most countries are trying to confront them through institutional reforms of the higher education systems As well the involvement of the private sector and encourage charitable work in order to achieve efficiency and effectiveness.

Key words:

Higher Education, Funding , Quality Of Higher Education, Accesability Justice.

ينصب الاهتمام الرئيسي في العالم المتقدم عادة في تحسين جودة التدريس و البحث الذي يتم في المؤسسات التعليم العالي وكذلك توسيع نطاق الالتحاق للفئات المحرومة داخل المجتمع. أما بالنسبة للدول النامية حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي أقل من 3000 دولار أو نحو ذلك، يتم التركيز حول كيفية توسيع التعليم العالي إلى نقطة التي تمكن من مواجهة الطلب الناشئ عن خريجي المرحلة الثانوية. وعموما تتمثل تحديات التعليم العالي في ثلاثة ، التمويل، الوصولية و العدالة ، و الجودة و الملائمة . و مما سبق يمكن طرح الإشكالية : ما هي أهم التحديات التي تواجه نظم التعليم العالي في العالم ؟

يتفرع عنها الأسئلة التالية:

– هل ما هي أهم التحديات الجديدة التي برزت؟ و هل لعبت العولمة دورا في ذلك ؟

- ما هي التحديات الأكثر حدة في يومنا الحالي؟
- ما هي العوامل التي تجعل التحديات تتباين من نظام تعليمي إلى نظام آخر و من منطقة إلى أخرى ؟

❖ الفرضيات:

- تتباين التحديات مكانيا و زمانيا .
- فرضت التغيرات السريعة في أسواق العمل و بنيتها تحدى المواءمة كتحدي الأكثر حدة .
- ❖ الإطار الزمني للدراسة: من نهاية الستينات إلى يومنا الحالي
- ❖ الإطار المكاني للدراسة: تتميز الدراسة بصيغة الشمولية أي اغلب أنظمة التعليم العالي في العالم

- ❖ الدراسات السابقة: لقد نال هذا الموضوع الاهتمام من العديد، فمنهم من تناوله بشكل مستقل ، منهم من تناوله بشكل غير مباشر خلال تطرقه لأحد مواضيع التي تمس اقتصاديات التعليم العالي سنستعرض أحدثها لأنها كثيرة:

- كتاب لـ إي جريدي بوج و كيمبرلي بنجهام هول (2012) حول الجودة و المسؤولية في التعليم العالي ،

- دراسة مهمة جدا للبنك العالمي (2014) ، بعنوان *تعادل أم اختراق : التوصل إلى الاستدامة المالية وفي نفس الوقت تقديم معايير جودة عالية في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* ، حيث تطرقت بالتفصيل إلى أهم التحديات التي تواجه بلدان المنطقة ، و توصلت إلى أن تحدي الجودة لا يزال يطرح نفسه بقوة في الدول العربية ، و وضعت حلول أهمها إشراك القطاع الخاص و عقد الشراكات مع الجامعات الأجنبية لفتح فروع لها ، كما بينت أن تحدي التمويل و الوصلية يختلف درجته من دولة إلى أخرى.

- دراسة لـ Kom, A. (1996) بعنوان التعليم و الديمقراطية في افريقيا *Education et démocratie en Afrique : le temps des illusions*. حيث تناولت العلاقة التي تربط تطور

نظم التعليم بصفة عامة و درجة نضج الانظمة السياسية و توصلت الى تلك الانظمة تعاني من فوضى الاصلاحات و كذلك ان تحدي التمويل يطرح نفسه بقوة في القارة

● دراسة (2013)، Bridget Terry Long ، بعنوان

How Have Students And Their Families Responded? The Financial Crisis And College Enrollment: و التي تناولت تحدي التمويل و الوصلية في ظل الازمة المالية العالمية .

● دراسة (2006) ، Hauptman .Arthur M. ، بعنوان

Trends And Issues ،

حيث يعتبر هذا الكاتب من اهم و ابرز الباحثين في قضايا التعليم العالي في العالم و يبرز في هذه الدراسة اهم نظم تمويل التعليم العالي في العالم و سبل زيادة الموارد المالية للدول و طرق التخصيص و المسألة .

وول فيما يلي بعض الدراسات على سبيل الذكر لا الحصر

● Maria Lung(Moladovan), IoanMoldovan , Nistor Lung Alexandra (2012) , *Financing higher education in Europe: issues and challenges*

● UNESCO Regional Bureau for Education Asia and Pacific(2012), *The Impact of Economic Crisis on Higher Education*, Bangkok.

● World Bank (2000), *Higher education in developing countries*,

المحور الأول : تحديات التمويل و الوصلية

أولا : تحديات التمويل

بدأت ملامح الأزمة العالمية للتمويل تظهر منتصف السبعينات، و أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة صعوبات تمويلية واضحة الأثر، تنبع أزمة التمويل من عدة عوامل نجمها في الآتي:

أ- عوامل ديموغرافية متعلقة بجانب الطلب :

- التوسع الكبير في التعليم بعد الحرب العالمية الثانية (نظرية رأس المال البشري العوائد

الاقتصادية للتعليم (Shultuz , Solow, Denison , Becker, Blaug)

حيث يدرك الناس في كل بلدان العالم القيمة الاقتصادية المتزايدة لمواصلة تعليمهم ما بعد المرحلة الثانوية ، و يتضح ذلك في التفاوت بين الدخول للأفراد الذين يحصلون على تعليم عالي وغيرهم ، وهذا ما يترجم الزيادة الملاحظة في الطلب المتزايد و سبب آخر تحول عدة جامعات في تركيزها على مجالات مثل التدريس و الخدمة العامة إلى مجموعة واسعة من البرامج التي تستجيب للسوق واليد العاملة . التحليل السابق صحيح في المدى القصير في جميع البلدان تقريبا ولكن المدى الطويل ضمان بقاء الفارق غير أكيد، لأن المبدأ الاقتصادي لتناقص العوائد الحدية يشير إلى انه في نقطة ما فان الأفراد الإضافيين الذين يتلقون تعليم عالي سيحركون إلى الأسفل الفرق في الأجور بينهم وبين سابقيهم ، أو بعبارة أخرى إذا تلقى الجميع التعليم العالي لن يكون هناك فارق بين أصحاب التعليم العالي و التعليم الأقل .

ب- عوامل اقتصادية:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع تكاليف المواد التعليمية.
- ارتفاع أجور ومرتببات العاملين.

ت- عوامل اجتماعية:

ث- زيادة الطلب بسبب العوائد الاجتماعية، يعد Edding من أشهر الذين تناولوا نفقات التعليم وتطورها عبر الزمن وقد أشار وليامز 1986 في دراسته - تمويل التعليم من موارد غير حكومية- إلى الخيارات المتاحة لزيادة رأس المال عن طريق تحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي.

ج- توجه التمويل إلى الأطوار الأخرى بسبب ضعف معدلات العائد في التعليم

الجامعي مقارنة بالتعليم ما قبل الجامعي

أجمع أغلب الاقتصاديين الذين قاموا بقياس و دراسة عوائد التعليم، أنها في التعليم ما قبل الجامعي تفوق نظيرتها في التعليم العالي، ولعله بسبب ذلك تميل أغلب الدول الاستثمار أكثر في التعليم ما قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي مقاسة بعدة طرق. و تفسر هذه النظرة الاقتصادية: لماذا ترى الهيئات الدولية مثل البنك العالمي إن زيادة الموارد الإضافية من الأفضل أن تخصص للتعليم ما قبل الجامعي. على الرغم من أن هذه النظرة قد تغيرت مع مرور الوقت على الأقل في البنك الدولي أين تم تخصيص المزيد من الموارد للتعليم العالي في السنوات الأخيرة .

أوجدت العوامل السابقة مشكلة أساسية تواجه أنظمة التعليم العالي في جميع أنحاء العالم في القرن الواحد والعشرين هي أن وتيرة الالتحاق أسرع من وتيرة الموارد، وأصبح واحد من المآزق التي تآرق صناع القرار في عديد من البلدان هو كيفية مواجهة هذه الزيادة في الطلب على التعليم العالي ، بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يمتص الزيادات السنوية في الموارد الإجمالية المخصصة للتعليم العالي.

ثانيا: العدالة في الوصول إلى التعليم العالي

حيث عرف العدالة تساوي الحظوظ في الولوج إلى التعليم العالي بأقل الموارد. كثيرا ما يتم تناول عدالة الوصول إلى التعليم العالي في الدراسات التي تهتم بتمويل التعليم العالي. عبر السؤال التالي : من الذي يجب عليه تمويل تكاليف التكوين ؟ الطلبة ، السلطات العمومية ، أو المستخدمين ؟

إن الوصول إلى التعليم العالي بصفة عامة و تحصيل درجات علمية متقدمة بالنسبة للطلاب يتم وفقا لعدة عوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى. ترى البحوث الامبريقية أن العامل المالي ليس هو الوحيد الحاسم في الالتحاق بالتعليم العالي و إنما التحصيل الأكاديمي

ذو أهمية بالغة ، ففي المملكة المتحدة يرى Tan Jun Jie انه على المملكة أن تعمل على تقليص القطاع العام و الابتعاد عن النموذج الأوروبي للرفاه و إلى نموذج أكثر تنافسية .

1- عوامل ذاتية: الموهبة و الذكاء و الإرادة لكل طالب.

2- عوامل متعلقة بالوصول: (أ) الدخل المحدود "ب" الإقليم ريفي أو حضري "ج"

العرق و الدين و الانتماء الإثني "د" النوع ((غير مقبول)).

بالتالي يمكن القول أن موصلية التعليم هدف سياسي موحد لكل دول العالم. في ظل انه يمكن بكل سهولة ملاحظة تزايد عدد الطلبة المسجلين في أنظمة التعليم العالي في السنوات الأخيرة في دول الشمال و الجنوب. ولكن تبقى تلك الأنظمة انتقائية لان مواردها تبقى ثابتة بل حتى في تناقص ، منذ أن طرحت مسألة التوزيع العادل للموارد بالشكل الذي يسمح للعديد من الأفراد الالتحاق بالتعليم العالي .

إن العوامل غير المقبولة لها تأثير كبير على التحاق الأبناء بالجامعات ذلك لأنها تؤثر على المرحلة السابقة للجامعات حيث يستفيد الأبناء من ذوي الدخل المرتفع والحضرين من تحضير جيد للولوج إلى الجامعة بل وحتى انتقاء الجامعات التي سيدرسون بها على عكس الآخرين وكذلك تكون أسرهم على استعداد حتى في المشاركة في تكاليف ومصاريف الدراسة ومدى احتمال مواصلتهم للدراسات العليا.

فمنذ أعمال (Bourdieu 1974)، و نحن نعلم أن الخلفية الاجتماعية تؤثر بقوة في اختيار الطلاب لشعب الدراسة و هذا ما يساهم في إعادة التكوين الاجتماعي لان عامل التهيؤ مهم و ضروري

و نأخذ الولايات المتحدة كمثال حيث توجد عوامل تساعد في ذلك منها :

1- العدد الكبير من المعاهد المتوسطة وسهلة المئال والمتواجدة في أغلب التجمعات السكنية وتدرس فيها مواد قابلة الاحتفاظ جزئيا عند تحصيلها.

2- الانتشار الواسع لمعاهد الأربع سنوات الخاصة والعامة بنظام القيد المفتوح

- 3- الخاصية الأمريكية في الاحتفاظ بالوحدة المكتسبة الذي يمنح فرصة التوقف والانقطاع عن الدراسة للعمل مثلا، أو التحويل من كلية باهظة إلى كلية اقل.
- 4- الاقتصاد الأمريكي يتوافر على فرص عمل .
- 5- توافر منح وقروض للطلبة (دون وجود ضمانات كافية).
- تطرح مسألة عدالة الالتحاق نفسها كذلك جغرافيا في دراسات على الدول ذات الأقاليم الريفية الممتدة، مثل البرازيل، استراليا وغالبا على علاقة بالتعليم عن بعد (Perez & Broyon 2003)
- لقد بين (James 2001) فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم العالي أن الأفراد الذين يقطنون في المناطق الريفية المعزولة في استراليا هم محرومين من الالتحاق بسبب خلفياتهم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية أكثر من عزلتهم الجغرافية .
- بين كل من Bayenet و Demeulemeester (2005) في دراسة مقارنة بان فحص لعدة طرق تمويل للتعليم العالي في الدول الصناعية، مكن من التمييز بين عدة نماذج حسب التوزيع بين التمويل العام و الخاص .
- و هذا ما يؤكد الاتجاه العالمي في المشاركة في التكلفة الذي أصبح أمر حتميا وهذا ليس انتصارا لأصحاب السوق أو الليبراليين أو سياسيات البنك الدولي ولكن كنتيجة لعدة عوامل :
- مستقبل التعليم العالي سوف يتطلب موارد إضافية كبيرة خاصة في الدول النامية .
 - أن البديل عن تحميل الطلاب وعائلاتهم العبء المالي هو زيادة الضرائب.
 - هناك توجد مشكلة التهرب من الضرائب خاصة الأغنياء وحتى لو زادت الضرائب فهناك قطاعات منافسة.
- إن الحفاظ علي موصلية التعليم العالي بدون توفير الموارد المالية الضرورية الكافية أو عدم اللجوء إلى المشاركة في التكلفة سوف يؤدي إلى تدني نوعية التعليم .
- المحور الثاني: تحديات الجودة و الملائمة**

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في العالم منذ العقود الأخيرة من القرن كنتيجة للدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا في المجتمعات البشرية انطلاقاً من أن التعليم بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة هو الطريق الأمثل إلى التنمية الاقتصادية و تراكم الثروة ، و لكن هذه الآليات الخالقة للثروة سريعة التغير و التأثير بالعملة . بالإضافة إلى عدد من التحديات .

جودة التعليم العالي هي قضية لا يمكن تجاهلها في الوقت الحاضر، فمثلاً دخول القطاع الخاص للتعليم العالي إلى جانب تعالي أصوات تحذر من تراجع التمويل العام ، هو استجابة للطلب المتزايد على التعليم العالي الذي تسبب في انخفاض جودة الخريجين.

و تتأثر جودة التعليم العالي في الدول النامية بمجموعة من العوامل اجتماعية و ثقافية ، أكاديمية ، اقتصادية ، سياسية ، متشابكة .

وقد شهد العقد الماضي زيادة في التركيز على ضمان الجودة، وعلى الاعتراف المتبادل بمؤهلات التعليم العالي مما سمح بزيادة الحراك الطلابي الدولي. لكن رغم ذلك تدهورت جودة التعليم العالي في جميع أنحاء العالم. وهذا أدى إلى انخفاض معايير الجودة، وبالتالي فإن ضمان الجودة لم يعد يعني بالضرورة تحسناً في نوعية التعليم.

من جهة أخرى، وقعت اتفاقيات عدة بين الجامعات لضمان الاعتراف المتبادل بالمؤهلات العلمية، لكن تنفيذها بقي تحت عرصة لعدم التطبيق. وبشكل مشابه، فإن الزيادة الكبيرة في منشورات البحوث العلمية على مدى العقد الماضي لا يعني بالضرورة أننا ننتج معرفة أفضل ، فإزدياد المنافسة والحاجة لتسويق التعليم العالي أوجدت معايير مختلفة لقياس أداء الجامعات مبنية خاصة على مدى مساهمتها في المجتمع أو رفد الاقتصاد الوطني.

إن ما تحقق في العالم خلال العقدين الماضيين كان توسعاً في أعداد خريجي الجامعات وطلاب الدراسات العليا ، وزيادة في المؤهلات التعليمية المرجعية المطلوبة في سوق العمل ، وتدهوراً في العائد على الاستثمار في التعليم العالي مع ارتفاع في التكاليف.

تتأثر جودة التعليم العالي بأربعة قوى :

- 1- تغير خصائص
- 2- تزايد المنافسة
- 3- ارتفاع التكلفة
- 4- الأزمات المحتملة

لفهم هذه القوى، تحتاج مؤسسات التعليم العالي إلى التحسين و التعزيز بصفة مستمرة، و إلا فإنها سوف تفقد تميزها الأكاديمي (mpaata,2010)

كفاءة اليد العاملة (العمال و المواطنين) التي اكتسبت مهارات تتوافق مع متطلبات السوق من خلال انخراطها في التعليم العالي هي عملية صعبة في ظل بطة استجابة منظومة التعليم العالي للتغيرات البيئية في كثير من الأحيان.

الحقيقة انه حتى الفاعلين الاقتصاديين في السياسة العامة غالبا ما لا يكونون على يقين من المتطلبات الجديدة و المتغيرة للأسواق الناشئة، و تعتقدت هذه الوضعية بحالة عدم التأكد في المعادلة حول قدرة رأس المال على التنقل بأقل تكلفة أو اقل مواءمة مع أسواق العمل.

و نلاحظ من خلال الدوائر العالمية للإنتاج، الاستهلاك، الاتصالات، التقلب المتزايد الذي يميز أسواق العمل . تشير التقديرات في الولايات المتحدة إلى أن الأفراد تتغير وظائفهم ما يصل إلى 13 مرة قبل سن الثلاثين.

هذه التقلبات غير العادية و حالة عدم التأكد في احتياجات العمل تخلق صعوبات لمنظومة التعليم العالي في القيام بهذا الدور المتمثل في توفير قدرات العمل المؤهلة في ظل أفضل الظروف التي تلبي الاحتياجات الوطنية و لكن غالبا لا تتوفر تلك الظروف المناسبة و هذه هي العقبة الأساسية و التي تواجهها منظومة التعليم العالي ببرامج إعادة صقل المهارات و الدورات التدريبية و خلق مؤسسات متخصصة في ذلك توفر بيئات تعليمية مرنة.

في السنوات الخمسة و العشرين الماضية ، حدثت تغييرات كبيرة في ميدان تكنولوجيا الإنتاج ، و الاستثمار و تحول الإنتاج نحو الخدمات . و تشمل هذه المجالات تطوير تقنيات لم يكن من

الممكن تخيلها قبل ربع قرن و تزايد الارتباط و التعاون بين الجامعات و الصناعة و تسويق المزيد من الاكتشافات البحثية الخاصة و المزيد من التمويل و حظر التمويل للأبحاث في المناطق ذات التوتر السياسي ، و التحرك نحو المشاريع العلمية الكبيرة التي يشارك فيها المئات من الباحثين و المليارات من الدولارات .

المحور الثالث : تحديات التعليم العالي ، نظرة سريعة

I. التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تواجه أنظمة التعليم في MENA تحديات التوسع و الجودة و العدالة و التواء مع سوق العمل (المهارات السلوكية و المعرفية و الاجتماعية) حيث يصدر الطلب على العمل من القطاع العام بشكل رئيسي بالإضافة الى ؛ أنظمة اقتصادية ريعية (النقط بشكل كبير)، قيمة مضافة متدنية في منتجاتها؛ اندماج ضعيف في الاقتصاد العالمي؛ عدم التوافق بين عرض العمالة و الطلب عليها؛ البطء الشديد في مرحلة التحول من الدراسة إلى العمل؛ تدني نوعية التعليم ما بعد المرحلة الأساسية و أنظمة التدريب وملائمتها (تسرب التلاميذ إلى سوق العمل بمهارات متدنية).

❖ تحدي زيادة الموارد المالية و العدالة في توزيعها .

❖ طلب متزايد على التعليم العالي وبالتالي البحث عن مصادر تمويل جديدة وتتميز هذه المشكلة بالحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث زاد عدد الطلبة المسجلين بنسبة تتراوح من 20٪ إلى 30٪ بين سنتي 2000 و 2008. وهذا نتيجة لضغوط كثيرة منها:

أ- أموال عامة شحيحة؛

ب- أزمة مالية علمية؛

ت- الربيع العربي جلبت معها تحديات ولكن حملت معها فرصة تحقيق إصلاحات.

❖ تخصص بلدان MENA نسبة من الناتج الداخلي الخام أكثر مما تخصصه بلدان نامية أخرى لها نفس مستوى الدخل ولكن حصة الطالب من الإنفاق التعليمي تراجعت.

- ❖ الإنفاق على البحث و التطوير في بلدان منطقة MENA هو أقل من 0,39 % من PIB ، OECD 1,84 % أي حوالي أربعة أضعاف.
 - ❖ بعض البلدان مازالت تعاني من قيود مالية بالإضافة إلى الأزمة المالية و كذلك السياسية (الربع العربي).
 - ❖ تحدي الاستدامة المالية
 - ❖ التمويل الحكومي غير قابل للزيادة في الفترة القصيرة و المتوسطة على الأقل لان منطقة MENA لديها حيز مالي يتراوح بين الضئيل و المتوسط.
- فيما يخص المواءمة هناك عدة معوقات التي تمنع الخريجين الحدد من الحصول على عمل:
1. ما تزال الاستثمارات في القطاع الخاص ضعيفة و تركز على الاستخدام الكثيف لرأس المال و كذلك الفساد، الاحتكارات ، تقلبات الاقتصاد الكلي ، التعسف و عدم المساواة في تطبيق قواعد اللعبة (البنك العالمي).
 - التقدم المحرز في إصلاح القوانين يختلف من بلد إلى آخر
 - عدم مصداقية الحكومات في تغيير الوضع الراهن المتجذر من منح الامتيازات و عدم المساواة في معاملة المستثمرين
 - أفضل بلدان MENA تصدر 1500 سلعة هي في معظمها متدنية من حيث المحتوى التكنولوجي مقارنة مع 40 سلعة تصدرها بلدان مثل: بولندا، ماليزيا، تركيا.
 2. - تباين المهارات:
- تشكل مهارات العاملين و تعليمهم الأكاديمي حسب نتائج مسوحات المشاريع أهم خمس معوقات لمناخ الأعمال في MENA وخاصة البلدان العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط.
- وليس الخبرات التقنية و المهنية فحسب بل حتى المهارات الناعمة (ذات الصلة بمقياس الذكاء العاطفي) مثل الخصائص الشخصية، المهارات الاحترافية المطلوبة في مكان العمل، المهارات الوجيهة و التفاعلية، اللغة ، العادات الشخصية.

إضافة إلى أن نسبة كبيرة منهم يتخصصون في العلوم الإنسانية و الاجتماعية وهذا النمط من التخصصات مناسب للقطاع العام وغير مناسب لتلبية متطلبات التوسع الجديد في القطاع الخاص في مجالات التصنيع و الخدمات.

ج - لا يزال القطاع العام يشوه الحوافز:

تضعف الحوافز التي يقدمها القطاع الرسمي مثل (الخدمات الطبية و التقاعد، ساعات العمل القصيرة نسبيا، مزايا النقل) روح المبادرة بين العاملين المتعلمين من الشباب وتساهم في امتداد البطالة لفترات طويلة.

د- لا تزال لوائح العمل صارمة وضرائب العمل مرتفعة:

حيث عملية فصل العمال و الاستغناء منهم هي صعبة و مكلفة بالنسبة للمؤسسات في منطقة MENA بسبب عدم وجود برامج التأمين ضد البطالة في هذه المنطقة مؤشر تكلفة الاستغناء عن العاملين حيث يعادل راتب 50 أسبوعا في منطقة MENA مقابل راتب 28 أسبوعا في أوروبا و آسيا الوسطى و OECD .

تتطلب هذه التحديات زيادة الموارد المالية و الأهم من ذلك إعادة تخصيص الموارد المالية بالشكل الحسن، كما ان فرض ضرائب جديدة سيكون صعبا للغاية و بالتالي يجب إيجاد مصادر بديلة للتمويل العام و تحسين فعاليته وكفاءته.

اما بالنسبة للمواءمة فلا بد من تعزيز الروابط بين التعليم العالي و القطاع الخاص و وضع آليات مثل حاضنات التكنولوجيا، تشجيع مشاركة المغتربين من ذوي المهارات العالية في مشاريع البحث و الابتكار في المؤسسات الأكاديمية للشركات. وبصفة عامة النظر في الدروس المستفادة من البلدان الأوروبية ، الولايات المتحدة، كندا، أستراليا وغيرها من بلدان OECD.

II. التحديات الحالية للتعليم العالي في إفريقيا

يعاني التعليم العالي من التسييس في إفريقيا و ضياع الموارد و الوصول غير العادل. تعتبر معدلات الالتحاق الضعيفة في إفريقيا من أدنى المعدلات في العالم و لا تزال الحالة نفسها في

بعض الدول على ما كانت عليه قبل أربعين سنة. حيث هناك عدة عوامل مترابطة تفسر هذه الظاهرة :

أولاً: الاتجاهات الديمغرافية في القارة و اختلال بين العرض و الطلب في سوق التعليم العالي ، تضاعف عدد السكان بين سن 15 و 24 بأربع مرات .

ثانياً: السياسات العامة في إفريقيا و التي ركزت على التعليم الابتدائي و الثانوي و ذلك على حساب التعليم العالي بسبب موجة الدراسات حول العائد و التي أوضحت أن التعليم الأولي و الثانوي أكثر أهمية بالنسبة للتنمية مقارنة بالتعليم العالي .

و كان ينظر إلى للكليات و الجامعات في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية انها مكان خصب للمعارضة السياسية و الاحتجاجات.

ثالثاً: يعاني التعليم العالي من جمود مؤسساتي بالنسبة لضبط المناهج في مجال الاستجابة للتغيرات في سوق العمل العالمية في بعض البلدان مثل الكامرون ، تنزانيا و مدغشقر، الجامعات هي مركزية للغاية و تحت رقابة صارمة وزارات التعليم التي تستخدم معايير سياسية في التوظيف .

رابعاً: هناك قلق متزايد حول تدهور جودة التعليم في إفريقيا حيث ترى Matera ان الجودة مفهوم صعب الفهم و متعدد الأبعاد نظرا لعدم وجود معيار مشترك واضح .و هناك دليل على ان مشاكل الجودة لا تتعلق بالأفراد بل بالمؤسسات من خلال هجرة الأدمغة 50000 دكتور خارج القارة .

يرى Bennell ان عوائد التعليم في افريقيا قد تكون اقل من المقدرة و قد يكون ذلك سبب للمشاكل المنهجية في الدراسات السابقة و خاصة التحيز في اختبار المتغيرات.

III. التعليم العالي في دول منظمة OCED :

وفقا للتقرير الذي أصدرته المنظمة مؤخرا يحتاج التعليم العالي إلى التوسع بفعل الطلاب الجدد (23 مليون طالب جديد) هذا التقرير هو ضمن سلسلة Education Indicators In Focus

وارتفع القبول في الجامعات بسبب الطلب المتزايد في الدول وكذلك بسبب عملية "بولونيا" في الدول أخرى.

IV. أنظمة التعليم العالي الأوروبية

تواجه نظم التعليم العالي الأوروبية تغيرات عديدة في ظل أنها مدولة بشكل متزايد و أكثر تحررا و ليبرالية و أكثر توجهها نحو السوق ، ما له سلبيات وإيجابيات وأنصار ومعارضين ، هذه الاتجاهات تأتي ضمن جملة أمور أخرى نتجت عن تزايد الاستقلالية المالية للمؤسسات التعليمية العالي في الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي ، ومع ذلك فقد كشفت الأزمة الأخيرة العديد من نقاط الضعف في آليات تمويل التعليم العالي .

هدف كل دولة في الاتحاد الأوروبي هو توفير الظروف اللازمة للتعليم العالي يكون فعالا وكفؤا ، يوفر فرصا متعادلة ، تعليم ذو جودة وفرص عمل ملائمة للخريجين وكذلك دعم التنمية المستدامة للمجتمع .

فان تمويل أنشطة التعليم في مؤسسات التعليم العالي في أوروبا يتصف بما يلي :

- 1- يتم تخصيص الأموال العامة بأسلوب التمويل Lump Sum دفعة واحدة والذي غالبا ما يكون على أساس النتائج والقيم المستهدفة (مبالغ جزافية)
- 2- في اغلب البلدان الأوروبية يمكن للجامعات الرسوم الدراسية ولو من جزء من مجتمع الطلاب، ومع ذلك فان هناك اختلافات في أساليب تحديد قيمة الرسوم الدراسية وما هي النفقات التي يجب أن تغطيها.
- 3- توجد أيضا اختلافات كبيرة في ملكية الممتلكات إذ لا تعني الملكية الرسمية حرية التصرف التامة.
- 4- للجامعات استقلالية في تسيير المواد البشرية وغالبا ما تكون مقيدة عندما يتعلق الأمر بتحديد الأجور نظرا لأنها موظفيها موظفون مدنيون تسري عليهم القوانين الوطنية.
- 5- أنشأت وكالات التعليم العالي الأوروبية

ENQA: European Association for Quality assurance in higher education
EQAR: European Quality assurance Register for Higher education.

V. الطلاب الدوليين في العالم

يدرس قرابة ثلاثة ملايين طالب خارج بلدانهم ويسهمون بما يزيد عن 75 مليار دولار في الاقتصاد العالمي التي تدفع الطلاب لذلك هي :

1- الهجرة .

2- عدم الحصول على فرصة دراسة مناسبة .

3- زيادة فرص عمل مناسبة في السوق المحلي .

تتجه الجامعات في الآونة الأخيرة إلى استقبال الطلاب الدوليين بمنظور تجاري ، وفرضت رسوم أعلى عليهم مثلا : استراليا ، بريطانيا التي بدأت على الطلاب من غير الاتحاد الأوروبي ، وهناك ولايتان في الولايات المتحدة (واشنطن و نيوها مشير) تقومان بفرض رسوم أعلى على الطلاب الأجانب (اغلب الطلاب الدوليين يدرسون التخصصات التقنية) .

هناك وكالات عالمية تعمل كوسيط بين الجامعات والطلاب الراغبين في الالتحاق بها وتأخذ عمولة عن كل عملية قبول من الطالب. ولكن عمل تلك الوكالات انحراف عن مساره وأصبحت بعضها تقوم بأي شيء لقبول الطالب واخذ عمولة منه كالتزوير في الملفات المقدمة للجامعة و ظهرت هيئات اعتماد لتلك الوكالات كما في الولايات المتحدة AIRC ، والتي تطلب مساهمات كثيرة قد لا تستطيع الوكالات الصغيرة تقديمها مقابل الاعتماد مع العلم أن أعضاء AIRC هم من الجامعات.

إن هذه التحديات تفرض على الدول القيام بإجراءات و إصلاحات سريعة و فعالة و في هذا الإطار يمكن الوقوف على أهمها و أكثرها نجاعة في ذلك . بينت الدراسة أن هذه التحديات تختلف زمانيا داخل النظام التعليمي نفسه و تتباين من نظام تعليمي إلى آخر و هذا ما يتوافق مع فرضية البحث.

بالنسبة للتمويل و العدالة و الوصولية ، الحل الأكثر حضورا هو توفير تمويل إضافي لاستيعاب الطلب المتزايد غير أن معظم البلدان ليست في وضع مريح لزيادة التمويل العام لديها بما يكفي لمواكبة انفجار الطلب ولذلك يجب على صناع القرار أن يختاروا مزيجا من الأساليب الثلاثة التالية لتقليص الفجوة، بالإضافة إلى المزيد من المساءلة وزيادة التعويل على آلية السوق:

أ- تسقيف النمو في الطلبة الملتحقين.

ب- السعي وراء تحقيق الكفاءة عند تقديم التعليم والخدمات .

ت- الاعتماد أكثر على الرسوم الخاصة لتعويض الموارد العامة الشحيحة المخصصة للتعليم

العالي.

يذهب الكثير من المختصين في تمويل التعليم العالي إلى ضرورة الأخذ بعدة خطوات في المدى

الطويل منها:

● ضرورة المساءلة:

لقد أدت الفجوة المسجلة وتوجيه البلدان إلى البحث عن كفاءة الإنفاق إلى الاهتمام المتزايد بالمساءلة في التعليم العالي بسبب الإنفاق الكبير للحكومات على التعليم العالي و بالتالي الوقوف على أين تصرف تلك الأموال وان كانت تصرف بالشكل الجيد.

● زيادة الاعتماد على آليات السوق و الخصخصة :

غالبا ما يتم التحول نحو زيادة الاعتماد على آليات السوق والخصخصة والتي تتخذ عدة

أشكال:

1. الزيادة في الرسوم الدراسية.

2. إعطاء المؤسسات العامة مزيدا من الاستقلالية في كيفية صرف أموال الدعم مما يجعل

حوكمتها اقرب إلى المؤسسات الخاصة.

3. تشجيع المؤسسات للسعي وراء مصادر أخرى للأموال الخاصة مثل تسويق البحوث

وتلقي التبرعات.

تنبع مصلحة مسؤولي المؤسسات العامة في الخصخصة في تحقيق مزيد من الاستقلالية في صرف الأموال بدلا من الخضوع لعدة درجات من التنظيم الحكومي ، بينما مصلحة صناع القرار في الخصخصة في تخفيض التمويل الحكومي لتلك المؤسسات وتوجيه الأموال العامة لتمويل احتياجات أخرى في التعليم العالي أو عادة نحو مجالات أخرى للدعم الحكومي.

في الحقيقة تتجه العديد من الدول أكثر نحو الاستراتيجيات القائمة على السوق و الخصخصة في ظل مزايا هذا المنهج في تحقيق قدر كبير من المساءلة التي يجب تميمها.

● البحث عن المقاربات الإبداعية:

كنتيجة أخرى للفجوة بين الموارد والنمو في معدلات الالتحاق هو البحث المكثف في العديد من البلدان لمقاربات التمويل الإبداعية و التي تسمح بزيادة فعالية استخدام الموارد في تلبية الطلب المتزايد و التي يمكن أن تأخذ عدة أشكال أكثر تطور كزيادة استخدام الصناديق التنافسية، كزيادة مستويات الرسوم الدراسية ، معدلات استرجاع التكاليف ، زيادة إجراءات الدعم المالي الطلابي بما في ذلك برامج القسائم التي تمويلها الحكومة .

وباختصار البحث عن أساليب مبتكرة لتمويل التعليم العالي تساعد في تحقيق الوصلية إلى جانب المحافظة على الجودة .

بالنسبة للجودة و المواءمة فالتعلم مدى الحياة حل طويل المدى لمشاكل الجودة رغم تغيير السياق العالمي والإقليمي لمشهد التعليم العالي، فإن عملية إصلاح السياسات ما زالت تنحو باتجاه اللامركزية والتنوع وزيادة استقلالية الجامعات، إضافة للخصخصة والتمويل المبني على الأداء والالتزام بمعايير الجودة، وتطوير سياسات الالتحاق بالجامعات لتكون أوسع وأكثر إنصافاً. و هذا ما يدعم فرضيتنا في ان العولمة و تغيرات اسواق العمل فرضت الموائمة كتحدٍ الاكثر حدة و يجب ان تكون مقارنة مواجهته على المدى الطويل .

وفي أواخر التسعينيات بدأ التركيز على التعلم مدى الحياة، وكان من المفترض أن يكون بمثابة جسر نحو التعليم المستمر في مراحل الحياة المختلفة، لكنه طَبَّق فقط في سياق تعليم

الكبار، وأهمل جوهره الحقيقي ووظائفه. إضافة إلى أن التعلم غير الرسمي ما زال مهمشاً، والاعتراف بالتحصيل العلمي في مراحل سابقة غير موجود تقريباً.

المراجع باللغة العربية :

1. المالكي عبد الله (2013) ، بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي ، العدد العاشر ، نوفمبر.
2. إي جريدي بوج و كيمبرلي بنجهام هول، ترجمة: أسامة اسبر (2012) ، الجودة و المسؤولية في التعليم العالي ، الطبعة العربية الأولى ، العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية .
- البنك العالمي (2014) ، تعادل أم اختراق : التوصل إلى الاستدامة المالية وفي نفس الوقت تقديم معايير جودة عالية في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تقرير.
3. المراجع باللغة الأجنبية :

1-Flacher David et al (2012) , *Régime par répartition dans l'enseignement supérieur: fondements théoriques et estimations empiriques*, centre d'économie de l'université de paris nord.

2- Tan Jun Jie (2011) , *Are we spending too much or too little on higher education?*, Norwich Economic Papers, Vol. 3.

3- Bourdieu Pierre (1974), *Avenir de classe et causalité du probable*. In: Revue française de sociologie, 15-1.

4-PEREZ S. (2003), *Minorités et Amérique andine : quelle chance pour une éducation bilingue*, dans A. Gohard-Radenkovic, D. Mujawamarija & S. Perez (dir.), *Intégrations des "minorités" et nouveaux espaces interculturels*, Bern, Berlin, Bruxelles, Frankfurt, New York, Oxford, Wien, Peter Lang.

5- Basheka B.C., Muhenda M.B., and Kittobe J. (2009) *Programme Delivery, Quality Benchmarks and Outcomes Based Education at Uganda Management Institute: A correlational approach*. NCHE, Kampala

6-International Labor Organization(2010), *Labor Market Trends and Globalization's Impact on Them*, Available at:

<http://actrav.ilo.org/actrav-english/telearn/global/ilo/seura/mains.htm>

7- Kom, A. (1996), *Education et démocratie en Afrique : le temps des illusions*. Paris: Yaounde : L'Harmattan, Editions du CRAC.

- 8- Shantayanan Devarajan et al (2011) , *Making Higher Education Finance Work for Africa*, Journal of African Economies, Vol. 20, AERC Supplement 3.
- 9-Hauptman .Arthur M. (2006) , *Higher Education Finance: Trends And Issues* , Springer International Handbooks of Education, Volume 18.
- 10-Bridget Terry Long (2013), *The Financial Crisis And College Enrollment: How Have Students And Their Families Responded?*, Paper Presented At The NBER Conference On The Effects Of The Great Recession On Higher Education , Harvard University.
- 11 -Gilpin, Robert (2000), *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century*, Princeton: Princeton University Press.
- 12-Maria Lung(Moladovan), IoanMoldovan , Nistor Lung Alexandra (2012) , *Financing higher education in Europe: issues and challenges* , Procedia - Social and Behavioral Sciences 51.
- 13-UNESCO Regional Bureau for Education Asia and Pacific(2012), *The Impact of Economic Crisis on Higher Education*, Bangkok.
- 14-World Bank (2000), *Higher education in developing countries*, Washington, DC: World Bank Task Force on Higher Education and Society.